

انتخابات مجلس الشورى: قراءة في الدلالات ومحاولة لاستشراف المستقبل السياسي

أحمد عيد^(*)

مقدمة (سياق الانتخابات)

في جدوى المجلس.... الشورى بين رغبتين (رغبة السلطة، رغبة المجتمع):

ارتبط مجلس الشورى بطبيعة النظام السياسي، قبل 25 يناير 2011، الذي أعطي لرئيس الجمهورية سلطات واختصاصات مطلقة، ومجلس الشورى -بتكوينه وصلاحياته- هو انعكاس واضح ودالة في سلطات رئيس الجمهورية التي طغت علي الدستور المصري حينما أعطي رئيس الجمهورية سلطة تعيين ثلث أعضاء هذا المجلس -في تدخل مؤثر من جانب رئيس السلطة التنفيذية في تكوين أحد مجلسي التشريع بمصر، بخلاف سلطته في تعيين عشرة أعضاء بمجلس الشعب، الأمر الذي مثل تناقضا وظيفيا انعكس علي أداء السلطة التشريعية طيلة سنوات عمر أنظمة ما قبل 25 يناير، تناقضا ساهم في تشكيل أنسجة النظام السياسي وتكوين علاقات الفساد والاستبداد داخل أركانه.

وبعد 25 يناير تطلع الشعب المصري إلي بناء مؤسسات فاعلة تتناسب وطبيعة المرحلة المقبلة التي تتطلب بناء دولة قادرة علي الوفاء بالتزاماتها في الداخل والخارج انطلاقا من ضرورات الأمن القومي والإنساني، ومن هنا كانت أهمية إعادة النظر في جدوى مؤسسات بُنيت من جانب سلطة فاسدة حرصت علي تفرغ المؤسسات من الوظائف والأدوار لتبقي هامشية غير قادرة علي الوفاء بالتزامات المواطنين.

واحدة من هذه المؤسسات تشكل الضلع الثاني في الحياة البرلمانية، أعني مجلس الشورى الذي طالبت كثير من القوي السياسية بإلغائه لعدم جدواه الوظيفية وافتقاره إلي الصلاحيات التي تمكنه من لعب دور ملزم في العملية التشريعية، وتقصيرا للفترة الانتقالية، وتوفيرا للنفقات الانتخابية التي بلغت مليار جنيه علي لسان رئيس اللجنة العليا للانتخابات، بالإضافة إلي نصف مليار جنيه لتشغيل المجلس خلال عام واحد⁽¹⁾.

إلا أن السلطة السياسية، والتي تركزت بعد 25 يناير في المجلس العسكري، رفضت هذه المطالب وأقحمت انتخابات مجلس الشورى في جدول ومسار المرحلة الانتقالية، ودعت

(*) باحث سياسي.

¹مقال منشور لجمال زهران بموقع اليوم السابع بعنوان "مجلس الشورى الذي رفضه الشعب وأصر عليه العسكر: لماذا"،
2012-2-21، <http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=608394>

المواطنين إلى المشاركة في انتخابات المجلس في 29-30 يناير 2012⁽²⁾، وأقيمت الانتخابات في موعدها وأسفرت عن فوز التيارات الإسلامية بنسبة 85% من مقاعد المنتخبين في ضوء نسبة تصويت منخفضة (7.2%)، ويبقى المجلس في انتظار انتخاب رئيس الجمهورية لاستكمال تكوينه بتعيين الثلث المتبقي.

وهذه الورقة تتطلع إلى تقديم قراءة في دلالات الأرقام (نسب التصويت، نسب الفوز) والنتائج، ومحاولة استشراف فاعلية مجلس الشورى في الحياة البرلمانية والنظام السياسي بشكل عام من خلال تقديم رؤية تعتمد على المحاور الآتية:

1. دلالات نسبة التصويت...أسباب العزوف
2. دلالات نتائج الانتخابات (في ضوء نسب التصويت)
3. أزمات مجلس الشورى...شبكة الأزمات
4. مستقبل المجلس والنظام السياسي (في ضوء الأزمات السابقة)

أولاً: دلالات نسبة التصويت (ثورة توقعات الشورى)

تصور كثيرون أن انتخابات الشورى ستكون أفضل بكثير مما كانت عليه أيام نظام مبارك، وأنها ستتأثر، من دون شك، بالزخم الكبير الذي واكب انتخابات مجلس الشعب، لاسيما في ظل وجود عاملين أساسيين، الأول هو إبداء التيار الإسلامي الذي فاز بالأغلبية البرلمانية **الاهتمام** بانتخابات الشورى، والثاني هو تلك الوظيفة المستحدثة للمجلس التي خوله بها الإعلان الدستوري الصادر في مارس 2011 وهي مشاركة الشورى في اختيار لجنة تأسيس الدستور، ولذا سيعطي الناس وزناً لهذا المجلس، على الأقل هذه المرة، قياساً إلى أهمية الدستور كإطار لبناء النظام السياسي الجديد، وتقنين أو شرعنه مطالب الثورة ومبادئها ومساعدة البلاد على إكمال "الفترة الانتقالية" مع تقصيرها بقدر الإمكان، إلا أن نسبة التصويت خيبت هذه التوقعات والمحصلة لجان خالية تقريباً من الناخبين.

حيث صرح المستشار عبد المعز إبراهيم -رئيس اللجنة القضائية العليا للانتخابات- بأن نسبة التصويت في انتخابات الشورى جاءت بنسبة 7,2%، بتصويت مليون و774 ألف ناخب من نسبة المسجلين 24 مليون و812,613 ألف ناخب.

² لا نفهم إصرار المجلس العسكري علي عقد انتخابات الشورى رغم مطالبات مجتمعية على إلغائها، عبرت عنها نسبة التصويت الضئيلة، إلا في ضوء سياسات المجلس الأعلى التي حرصت علي الحفاظ علي هامشية المؤسسات والبقاء علي معالم نظام ما قبل 25 يناير أكثر من حرصه علي تمكين الثورة، كان المجلس العسكري يريد أن يشغل حيز من فراغ المرحلة الانتقالية بهدف تزويدها أكثر وقت ممكن وانتخابات الشورى كانت أداه لذلك.

ولا يمكن قراءة النسبة المنخفضة للمشاركة في انتخابات الشورى (7.2%) إلا في السياق العام الذي أحاط بالانتخابات، والذي ساهم بشكل أو بآخر في وصول النسبة إلي ما آلت إليه، الأمر الذي يتطلب استدعاء عدة عناصر تاريخية:

-الإقبال الضعيف علي انتخابات مجلس الشورى ظاهرة صاحبت انتخابات المجلس منذ إنشائه وساهمت عوامل الفساد السياسي والتزوير الانتخابي في إعطاء أرقام غير حقيقية عن نسب التصويت حتي يتمتع هذا المجلس بالشرعية.

-افتقار المجلس إلي صلاحيات حقيقية تعكس الوظيفة التي يقوم بها كيان من المفترض أنه يمثل أحد أركان العملية التشريعية والرقابية، مما أدى إلي تكوين صورة ذهنية تراكمية عند الناخب المصري بعدم جدواه السياسية وكونه مجرد إناء فارغ يصب فيه رئيس الجمهورية إحدى سلطاته الزائدة بخلاف تحويله إلي عبء مادي علي الدولة يرضي من خلاله صاحب السلطة بعض المنتفعين عند توزيع المكاسب.

- في كثير من الأحيان يكون مرشح مجلس الشورى أقل شهرة وخبرة من مرشح مجلس الشعب، وينظر إليه وكأنه "كادر سياسي من الدرجة الثانية" كما ينظر إليه الجمهور العام باعتباره أقل قدرة على إنجاز بعض المطالب والمصالح والمنافع الشخصية المباشرة، في ظل انتعاش ظاهرة "نائب التسهيلات" التي كانت سائدة أيام النظام البائد، ولا تزال مستمرة، للأسف، عقب الثورة، وهي تجعل نائب البرلمان يؤدي في النهاية ما يجب أن يؤديه عضو المجلس المحلي.

- سوء سمعة "مجلس الشورى" لدى النخبة السياسية وقطاع لا يستهان به من الرأي العام باعتباره المؤسسة التي كانت تتبعها "لجنة شؤون الأحزاب" التي منعت على مدار عقود قيام أحزاب سياسية حقيقية يمكنها أن تشكل بديلاً للسلطة القائمة بينما سمحت بقيام أحزاب "كرتونية" شكلت قلادة زينة في عنق نظام فاسد مستبد، وأعطته فرصة ليوهم الرأي العام الدولي بأن في مصر نظاماً تعددياً. كما يشرف مجلس الشورى على "المجلس الأعلى للصحافة" الذي يدير الصحافة المصرية، ويعين رؤساء مجالس إدارات ورؤساء تحرير الصحف "القومية" التي نافقت السلطة بإفراط على حساب الارتقاء بمهنة الصحافة وتقوية الوضع المالي للمؤسسات⁽³⁾.

وأرجع الدكتور سيف الدين عبد الفتاح ضعف الإقبال في انتخابات مجلس الشورى إلي طول الفترة الانتخابية التي بدأت من انتخابات مجلس الشعب مروراً بمجلس الشورى، كذلك إلي شعور المصريين بأن مجلس الشورى ليس المؤسسة الفاعلة كما لم يشكل قوة في السابق أثناء حكم النظام البائد، وأن مجلس الشورى كمؤسسة قد أثير الجدل حولها ما بين إلغائها وإلغاء انتخابات

³ مقال لعمار علي حسن منشور بموقع جريدة الاتحاد بعنوان: انتخابات الشورى لماذا العزوف، <http://www.alittihad.ae/wajhatdetails.php?id=64191>، 2012-2-17.

الشورى لتقليل الفترة الانتقالية، وأن الممارسة السياسية للمواطن قد شابها الحيرة وعدم اليقين مما ولد أزمة ثقة لديه وذلك نتاج الأوضاع السياسية في مصر⁽⁴⁾.

وقد رصدت الصحف والمطبوعات الورقية عزوف الناخبين عن المشاركة في انتخابات الشورى⁽⁵⁾، الأمر الذي يؤكد علي عن أن الشعب -أي شعب - إذا استشعر أهمية المؤسسة سيسعى للمشاركة الفعالة في تشكيلها، وسيقدر قيمة صوته الانتخابي، ولكن إن لم يقتنع بهذا فلن يخرج عن صمته، أو لن يعجز عن تفعيل البديل.

ثانياً: دلالات النتائج

إجمالي ما حصل عليه حزب «الحرية والعدالة» من المقاعد خلال انتخابات الشورى للفردى والقوائم 106 مقعد، بينما حصل حزب «النور» السلفى على 46 مقعداً وحصل حزب «الوفد»

⁴ سيف الدين عبد الفتاح: ضعف الإقبال في انتخابات الشورى لن يتكرر في الرئاسة، حديث مع علامات أون لاين <http://www.alamatonline.net/l3.php?id=23180> ، 2012-2-14.

⁵ مثال لخبر دال علي عزوف المواطنين عن انتخابات الشورى:

شهد اليوم الأول لانتخابات الشورى بدائرة جنوب الجيزة عزوفا جماهيريا من قبل الناخبين، وسيطرت أجواء اللامبالاة على المواطنين بمنطقتي أطفيح والصف، بعكس ما كان عليه إبان انتخابات الشعب، واختفت طوابير الناخبين من أمام مقر اللجان، في حين تبارى حزبا الحرية والعدالة، والنور السلفي، في حشد أنصارهم، عبر سيارات الميكروباص، في محاولة لكسر حالة الإحجام عن التصويت المسيطرة على الشارع.

كما اختفت اللافتات الدعائية من أمام اللجان، بينما اتخذ أنصار المرشحين من أجهزة الكمبيوتر واللاب توب، وسائل لتيسير عملية التصويت.

إلى ذلك لم تشهد اللجان الانتخابية بمنطقتي أطفيح والصف، أية تجاوزات تعرقل مسيرة العملية الانتخابية، وسيطر الهدوء على كافة اللجان، التي لا تزال تستجدي المواطنين للإدلاء بأصواتهم،

<http://www.alwafd.org/%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA/162875-%D8%B9%D8%B2%D9%88%D9%81-%D8%AC%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A-%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%88%D8%B1%D9%89->

<http://www3.youm7.com/News.asp?NewsID=608881&SecID=296&IssueID=0>،

<http://gate.ahram.org.eg>

<http://www3.youm7.com/News.asp?NewsID=608583&SecID=97&IssueID=168>

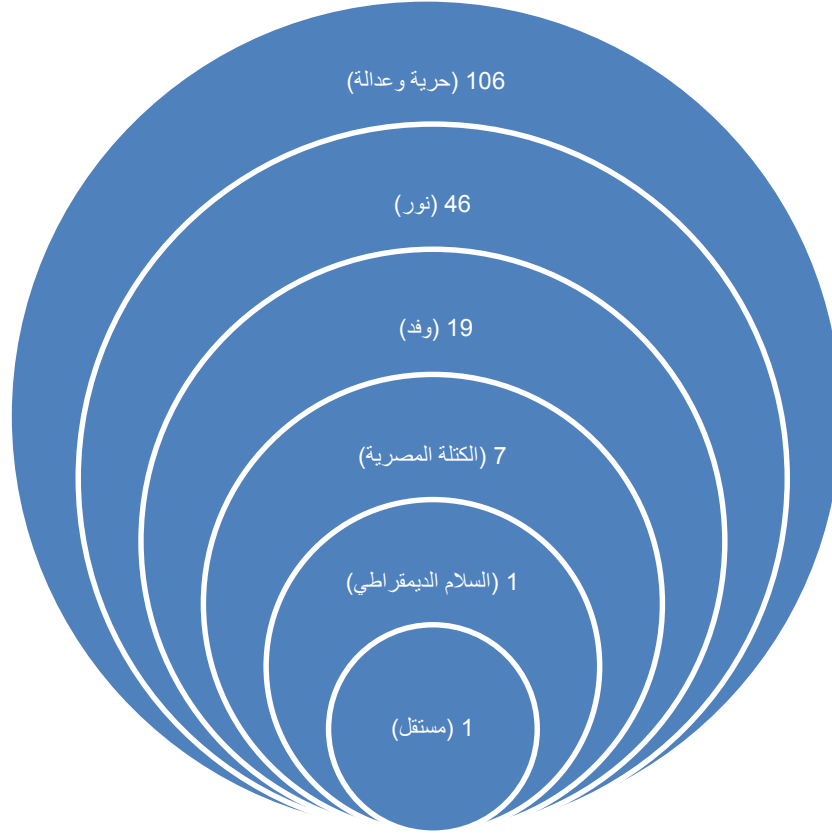
<http://www.moheet.com>، <http://www.alismailia.com/home/colections/parliament/89887.html>، <http://www.al->

<http://www.almasryalyoum.com/node/674676>، <http://www.mashhad.com>

http://www.elfagr.org/index.php?option=com_content&view=article&id=130669

<http://www.an3m1.com/category-accident-news/entry>

على 19 مقعداً، و«الكتلة المصرية» حصلت على 7 مقاعد، في حين حصل حزب «السلام الديمقراطي» على مقعد ومرشح «مستقل» على مقعد⁽⁶⁾.



النتائج السابقة لا يمكن قراءتها بمعزل عن نسبة التصويت التي بلغت حداً منخفضاً للغاية مقارنة بنسبة التصويت الشعبي في انتخابات مجلس الشعب، فبعد الإعلان عن نتائج فرز صناديق الشورى برزت تصريحات قيادات حزبي الحرية والعدالة والنور في التأكيد على الشعبية الجارفة للتيارات الإسلامية بدليل النسب العالية التي حصل عليها والتي وصلت إلى (85%)⁽⁷⁾... والتعرض لهذه المسألة يعكس الخريطة الإدراكية لقراءة الأحزاب لنتائج هذه الانتخابات. وهنا تظهر أهمية مقارنة النتائج بنسب التصويت، فحينما حضرت الكتلة التصويتية بقوة في انتخابات مجلس الشعب اقتسمت التيارات السياسية، بألوانها المختلفة، مقاعد المجلس مع أغلبية بسيطة للتيارات السياسية ذات المرجعية الإسلامية، وحينما غابت هذه القوة التصويتية

6 هذه النسب منشورة على موقع اللجنة العليا للانتخابات: <http://www.elections2011.eg/index.php/results>

7 حيث أكد الدكتور بسام الزرقا، عضو اللجنة العليا لحزب النور السلفي أن ثقة المصريين في التيار الإسلامي زادت في انتخابات الشورى والدليل ارتفاع نسبة التصويت لصالح التيارات الإسلامية من 60% في انتخابات مجلس الشعب إلى 80% في انتخابات الشورى، لمزيد من التفاصيل تابع الحديث كاملاً على موقع جريدة الوفد: <http://www.alwafd.org>

عن انتخابات الشورى، لأسباب تم التعرض لها، حصلت هذه الأحزاب علي أغلبية شبه مطلقة⁽⁸⁾، الأمر الذي يوجه الباحث في إطار النتائج التالية:

- 1- ليس هناك أي قوة سياسية قادرة على تعبئة الشعب وحشده وتوجيهه إلى الناحية التي تريدها، وتدفعه إلى الخيار الذي تتبناه، والمسار الذي يحقق مصالحها⁽⁹⁾.
- 2- حضور الكتلة التصويتية بكامل قوتها في العملية الانتخابية تضمن تمثيل متوازن، بشكل ما، بين التيارات السياسية المختلفة.
- 3- تقليل الهوة بين التيارات التي حصلت علي الأغلبية والتيارات الأخرى، في المستقبل السياسي، أمر حدوثة يتعلق بطبيعة التواصل مع الناس، والناخب بصفة خاصة، بشرط استيعاب أهمية البعد الخدمي عند المواطن وعدم الاستعلاء عليه.

ثالثاً: أزمات مجلس الشورى

العرض السابق لسياق انتخابات الشورى واستعراض أرقام نسب التصويت والنتائج يوضح الأزمات التي تتعلق بمجلس الشورى، وهي أزمات شبكية لأنها مرتبطة ببعضها إلي حد بعيد، كما أنها مترتبة علي بعضها؛ فأزمة الشرعية التي يعاني منها المجلس هي نتاج لأزمة الوظيفة والصلاحيات الهامشية، وهكذا.

8 حزب الحرية والعدالة فاز في انتخابات الشورى بنسبة 59%، بإجمالي 106 مقاعد من 180 مقعداً، في حين أنه حصل في مجلس الشعب (الذي تصل مقاعده إلى 265 مقعداً على نسبة 47. بينما حل النور ثانياً بحصوله على 46 مقعداً، بنسبة 20.5% من إجمالي المقاعد، وحل في المرتبة نفسها في انتخابات مجلس الشعب بإجمالي 127 مقعداً، بنسبة 24.6%.

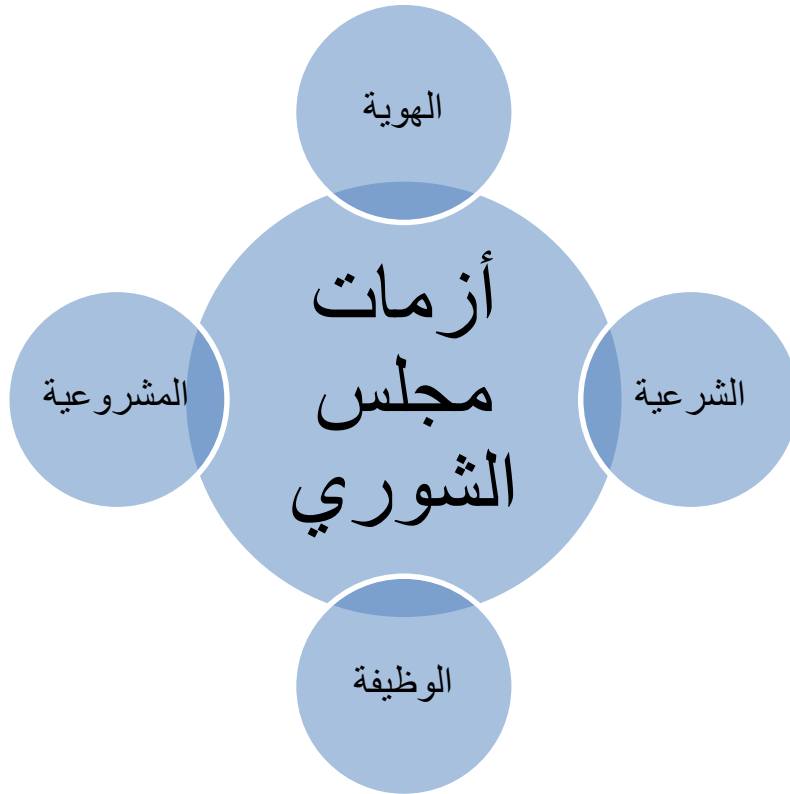
وبهذا يكون الحزبان حصداً نسبة تتجاوز 70% من إجمالي مقاعد مجلس الشعب المخصصة للمنتخبين البالغة 498 مقعداً، وفازا بنسبة تقترب من 80% من مقاعد مجلس الشورى، المخصص منها الثلثان للمنتخبين، في إطار المقارنة بين نسب تصويت ونتائج انتخابات مجلسي الشعب والشورى. يُرجي الرجوع إلي موقع اللجنة العليا للانتخابات:

<http://www.elections2011.eg/index.php/results>

⁹ مقال لعمار علي حسن بعنوان: انتخابات الشورى..الحجم الحقيقي للإسلاميين، منشور بموقع الأزمات:

http://www.alazma.com/site/index.php?option=com_content&view=article&id=45884:----

.2012-2-24، qq&catid=222:2010-09-18-21-57-40&Itemid=4



أزمة الهوية:

لكل مؤسسة هوية ودائرة انتماء، والنظام السياسي الرشيد هو الذي يستطيع تحديد هوية مؤسساته دون تداخل أو تناقض مع وظائف المؤسسات الأخرى، ومجلس الشورى مثال واضح للنشأة السياسية المشوهة للمؤسسات، ففي حين أنه من المفترض أن يمثل الغرفة الثانية للبرلمان المصري المنوط برقابة أداء السلطة التنفيذية بجانب التشريع نجد أن رئيس السلطة التنفيذية يقوم بتعيين ثلث أعضائه، ومن هنا نشأت أزمة هوية مجلس الشورى الحائر بين دائرة انتمائه للسلطة التشريعية بحكم (موقعه الدستوري) وانتمائه للسلطة التنفيذية (بحكم التكوين)⁽¹⁰⁾.

أزمة الوظيفة:

أزمة الوظيفة التي عاناها، ولا زال يعانيها، مجلس الشورى موصولة بإشكالية التأسيس التي عكستها تعديلات الدستور في 1980 و 2007، والإعلان الدستوري الصادر في مارس 2011؛

¹⁰ يرجع تأسيس مجلس الشورى إلي 22 مايو 1980م، حيث طرح الرئيس الراحل أنور السادات استفتاء دستوريا لتكوين مجلس نيابي ثان داعما لمجلس الشعب، يقوم بالحفاظ علي مبادئ ثورة 23 يوليو 1952م، ودعم الوحدة الوطنية، وتعميق النظام الاشتراكي وتوسيع مجالاته، يختص بدراسة القوانين والتشريعات الصادرة عن الدولة والتي تحدد المقومات الأساسية للتنمية والوطنية والقومية للمجتمع وتفعيل مؤسساتها وقيمه العليا والحقوق والحريات العامة والواجبات.

مجلس الشورى المصري، هو أحد المجلسين النيابيين بالدولة، يتكون من 264 عضوا.. يمنح أعضائه حصانة برلمانية ولا يجوز معاقبته إلا بأذن المجلس، بينما يتم تعيين ثلث أعضائه من قبل رئيس الجمهورية والثلثين بالانتخاب، وتصل مدة العضوية فيه 6 سنوات ويجوز إعادة انتخاب العضو عقب بعد انتهاء مدته، حيث تجري كل 3 أعوام انتخابات وتعين لنصف أعضائه.

لمتابعة المزيد عن النشأة التاريخية لمجلس الشورى ومعرفة السياق العام المحيط بهذه النشأة يمكن الرجوع إلي:

<http://www.sis.gov.eg/Ar/Story.aspx?sid=232>

فقد نصت المادة 37 من الإعلان الدستوري علي: أن يتولى مجلس الشورى فور انتخابه دراسة واقتراح ما يراه كفيلا بالحفاظ على دعم الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي وحماية المقومات الأساسية للمجتمع وقيمه العليا والحقوق والحريات والواجبات العامة ويجب أخذ رأى المجلس فيما يلي:

1. مشروع الخطة العامة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.
 2. مشروعات القوانين التي يحيلها إليه رئيس الجمهورية.
 3. ما يحيله رئيس الجمهورية إلى المجلس من موضوعات تتصل بالسياسة العامة للدولة أو بسياستها في الشؤون العربية أو الخارجية.
- ويبلغ المجلس رأيه في هذه الأمور إلى رئيس الجمهورية ومجلس الشعب.
- ونصت المادة 41 علي أن: تبدأ إجراءات انتخاب مجلسي الشعب والشورى خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا الإعلان. ويمارس مجلس الشورى اختصاصاته بأعضائه المنتخبين، ويتولى رئيس الجمهورية فور انتخابه، استكمال تشكيل المجلس بتعيين ثلث أعضائه، ويكون تعيين هؤلاء لاستكمال المدة الباقية للمجلس على النحو المبين بالقانون.
- وبهذا يكون الإعلان الدستوري منح لمجلس الشورى ميزة المشاركة مع مجلس الشعب في اختيار الجمعية التأسيسية التي سيخول لها وضع الدستور الجديد للبلاد، لكن تلك الميزة لم تغير كثيرا من وضع مجلس الشورى بإقناع الناخبين بأهميته، حيث لا يتمتع المجلس بصلاحيات تشريعية أو رقابية كالتى يتمتع بها مجلس الشعب.

مجلس المهمة الواحدة:

علي النحو السابق تعتبر اختصاصات مجلس الشورى معدومة، ومن ثم فإن دوره ينحصر فى اختيار لجنة إعداد الدستور فقط، فهل يستحق ذلك أن تتكلف الدولة ملياراً ونصف المليار من الجنيهات إلى جانب إهدار وقت يتجاوز الشهر والنصف؟! فمادما نتحدث عن نظام برلماني مزدوج فمن المفترض منح كل من المجلسين سلطات تشريعية ورقابية كاملة مع التفريق في الاختصاصات.. إذ لا فائدة تذكر لمجلس الشورى سوي مشاركته في وضع الدستور.

فإذا كانت مهمته الأساسية هي المساهمة في تشكيل الدستور في مدة تستغرق ستة أشهر علي الأكثر فلماذا يستمر ست سنوات بسلطة استشارية غير ملزمة للدولة عند وضع القوانين ومواد الدستور؟

أزمة الشرعية:

المؤسسات تبني في ضمير الناس ثم تأخذ حيزاً علي الأرض... والنسبة التصويتية المنخفضة التي شهدتها انتخابات الشورى لا تعكس فقط عدم اهتمام الناخبين بها ولكنها تضع شرعية المؤسسة بأكملها علي المحك. وأزمة الشرعية التي يعاني منها مجلس الشورى هي أزمة تاريخية اقترنت به منذ تأسيسه - كما ذكرت سابقاً - وهي نتيجة طبيعية لأزمتي الهوية والوظيفة، فالمجلس الذي ينصرف عن انتخاباته الناس هو مجلس فشل في إقناع الناخب بضرورته ومدى تأثيره علي حياته وممارسة دور ملزم في الحياة التشريعية للنظام السياسي، وهو ما عكسته صلاحياته غير الملزمة.

أزمة المشروعية:

تكوين مؤسسة «يقال عنها إنها دستورية» بنسبة حضور ومشاركة جماهيرية منعدمة إلى هذا الحد «لم تتجاوز 8%» يجعلها مؤسسة غير دستورية لرفض الغالبية العظمى للشعب المشاركة في تكوينها.

كما أن عدم اكتمال أعضاء مجلس الشورى، نتيجة لعدم انضمام الأعضاء المعينين من جانب رئيس الجمهورية إلي المنتخبين - في سابقة تعد الأولى من نوعها منذ إنشاء المجلس في 19 إبريل 1979 - والذين يمثلون ثلث الأعضاء يثير تساؤلات حول قانونية الإجراءات⁽¹¹⁾.

رابعاً: استشراف المستقبل السياسي للمجلس في ضوء نسبة التصويت (أزمة الشرعية)،

دلالات الأرقام

التحديات السياسية:

ولدت الأزمات السابقة مجموعة من التحديات التي تواجه مجلس الشورى في وضع الدستور الجديد وتحديد فاعلية أدائه السياسي، فالبعض يري أن يتم إلغائه لما يفتقده من صلاحيات، أو أن يتم الإبقاء عليه في وجود تشريعات تفعل دوره، أو أن يتم وضعه في إطار جديد له كمؤسسة تقوم بالأداء التشريعي، وفي كل الأحوال يجب تغيير وضع هذه المؤسسة الهامشية إذا ما طمحت في رضا المواطنين والمشاركة في النظام السياسي بفاعلية.

11 حيث أكد د. شوقي السيد أستاذ القانون الدستوري أن الإعلان الدستوري نص علي انعقاد مجلس الشورى بغير المعينين وبيأشر صلاحياته التي انتقصت بشدة منه بالإعلان الدستوري وأصبحت محدودة للغاية. وأشار إلي أن الاجتماع الأول للمجلس سيشهد إجراء انتخابات رئيس المجلس والوكيلين بدون وجود الأعضاء المعينين وفقاً للإعلان الدستوري وهو ما يعد تناقضاً بين قانون ولائحة مجلس الشورى مع الإعلان الدستوري، لمزيد ممن التفاصيل يمكن الدخول علي موقع www.kooqoh.moc/ptth/90-91-90-1102

انقسام حول دور مجلس الشورى

وثمة طريقتين يختلفان حول دور مجلس الشورى في الفترة القادمة، وهما:

أولاً: المطالبون بإلغاء مجلس الشورى من الحياة السياسية، وذلك لاعتقادهم بعدم جدواه، وتوفيرا لميزانية الدولة؛ مبررين وجهة نظرهم هذه بأن مجلس الشورى هو مجلس استشاري، محض مهمته الدراسة والاقتراح وإبداء الرأي في الموضوعات الداخلة في نطاق اختصاصاته، ولا يملك سلطة التقرير في الشؤون التشريعية، وأن الدافع لإنشاء مجلس الشورى هو إيجاد هيئة تكون مالكة للصحافة القومية، وبناء على ذلك فهو ليس مجلسا تشريعيا ثانيا، إضافة إلى عدم امتلاكه أدوات رقابية مماثلة لما يمتلكه مجلس الشعب، فما لديه أدواتان رقابيتان فقط: الاقتراح برغبة، وطلبات المناقشة. ومن ثم، تأتي الحملات الداعية إلى إلغاء مجلس الشورى من الساحة البرلمانية، مبررين مواقفهم بأن استئناف وجوده بعد الثورة ما هو إلا إهدار للوقت والمال والجهد. فالبعض يشبه مجلس الشورى بالمجالس القومية المتخصصة أو مجلس علمي خاص بإعداد تقارير وأبحاث ودراسات لا يؤخذ بها في الأغلب الأعم من قبل مجلس الشعب، وليس مجلسا نيابيا، عكس مجلس الشعب الذي نشأ كمجلس تشريعي ورقابي على أعمال الحكومة. وباسترجاع الخلفية التاريخية لمجلس الشورى نجد أنه نشأ لاسترضاء بعض الشخصيات التي لم تجد لنفسها مكانا في مجلس الشعب، وبالتالي يجب إلغاؤه، وإعطاء الدستور الجديد حق التغيير من البنية التشريعية الحالية.

ثانياً: المؤيدون لبقاء مجلس الشورى، وهم يرون أن وجود مجلس الشورى أمر ضروري باعتباره مجلسا ثانيا للسلطة التشريعية، وينبغي تطوير أدائه مع المتغيرات السياسية والاقتصادية التي باتت تملّي ضمانات معينة للعملية التشريعية لتؤدي دورها في المجتمع على أكمل وجه، وذلك استنادا لأمرين: أولهما أن هناك العديد من القوانين التي قضت المحكمة الدستورية بعدم دستورتيتها مثل قانون الجمعيات الأهلية نظرا لعدم عرضها على مجلس الشورى، والأمر الثاني خاص بالصلاحيات الجديدة التي أضفتها عليه التعديلات الدستورية في مارس 2007؛ حيث أظهرت الممارسة الفعلية مدى استفادة واهتمام مجلس الشعب بتقارير لجنته الخاصة بالشؤون الدستورية والتشريعية.

وذهب أنصار هذا الفريق إلى أنه بدلا من المطالبة بإلغاء المجلس، فالأفضل هو العمل على إعطائه صلاحيات تشريعية واسعة؛ لأن وجود رأي بجانب رأي مجلس الشعب سيؤدي إلى توازن بين الأطراف والقوى السياسية، فضلا عن أن تركيبة العضوية لمجلس الشورى تختلف عن مجلس الشعب من خلال الجانب الأكاديمي والتخصصات المختلفة التي لا تأتي بها الانتخابات. ولذلك يرى هذا الفريق بأن الاستمرار في دعم مجلس الشورى واتساع صلاحياته سيكون دعما

لمسيرة الحياة التشريعية، كما أن مرشح الرئاسة سيكون عليه الحصول على موافقة عدد من أعضاء المجلس، إضافة إلى لجنة وضع الدستور⁽¹²⁾.

وفي هذا السياق، أعتقد ان مجلس الشورى في طريقه الي توسيع الصلاحيات وليس الإلغاء فليس من المعقول أن تكون أغلبيته من تيار الإسلام السياسي ثم تتجه هذه الأغلبية إلى إلغائه، وهو يمثل لهم تفرد شبه كامل، بحكم النسبة والتمثيل، لذا سوف يفضلوا -سياسيا- التوسيع من صلاحياته.

حيث قد تؤدي نسبة الحضور المتدنية في انتخابات الشورى إلى اهتمام واضعي "الدستور الجديد" بهذا الكيان فيوسعون صلاحياته، حتى يصبح استمرار وجوده مقنعاً للرأي العام، وقد يعطي هذا من يتبنى دعوة إلغاء هذا المجلس حجة قوية في مواجهة أصحاب الاتجاه المضاد⁽¹³⁾. لكن الشيء الجدير بالذكر هنا هو ضرورة تبني هذا الخيار بناء علي حوار مجتمعي وعدم الاكتفاء بالحوار النخبوي، ففاعلية المؤسسات موصولة بالمواطنين.

دلالات نسب تصويت الشورى ومدى تأثيرها على انتخابات الرئاسة:

بعد انتخابات الشورى ساد قلق حول تأثير ضعف الإقبال علي المشاركة المستقبلية في انتخابات الرئاسة إلا أن الشعب لديه نوع من الوعي الفطري في التعامل مع هذه الأمور، ولكن نظراً لعدم وضوح الرؤية بصدد انتخابات الرئاسة قد يشكل ذلك حالة من تشتيت الجهد وتشتيت الموقف في آن واحد.

فالشعب ينظر إلي انتخابات الرئاسة ويقدر كل مؤسسة علي حسب تأثيرها في النظام السياسي، ومن ثم فإن مؤسسة الرئاسة لها تأثيرها الذي يجعلنا نقول أن الشعب سيفاجئنا بإقبال كبير وذلك لأن الشعب يتعامل مع كل مؤسسة بحسب قوتها وتأثيرها⁽¹⁴⁾. فوظائف المؤسسات تعكس حرص مشاركة المواطن في تكوينها.

خاتمة:

حرصت هذه الورقة من خلال العرض السابق علي الإجابة علي السؤال الآتي:

هل مجلس الشورى يصلح، بنفس التكوين والوظيفة، لمرحلة ما بعد ثورة 25 يناير ؟ بعبارة أخرى: هل النظام السياسي الرشيد الذي سعت إلي تطبيقه الثورة يجب أن يحوي بين طياته مجلس بلا فاعلية؟ ووصلنا إلي أنه سيبقي هامشياً، بفعل السياق والنشأة والوظيفة، ما لم تستطع

¹² هند خيرى، صلاحيات غائبة: جدوي مجلس الشورى المصري بعد ثورة يناير، موقع دورية السياسة الدولية، 19-1-2012.

¹³ عمار علي حسن: انتخابات الشورى..الحجم الحقيقي للإسلاميين، مرجع سابق.

¹⁴ سيف الدين عبد الفتاح: ضعف الإقبال في انتخابات الشورى لن يتكرر في الرئاسة، مرجع سابق.

القوي السياسية تجديد نشاطه - اعتمادا علي سلطات الأغلبية التي شكلت مجلسي الشورى والشعب - ووظيفته في إعداد الدستور.

كما سعت هذه الورقة إلي فتح مجالات للبحث مستقبلا من خلال قراءة المشهد الانتخابي والكشف عن بعض النقاط التي قد تكون محورا لاهتمام ورقات أخري مثل:

- دور الكتلة التصويتية في تحديد درجة ونوع التحول الديمقراطي في مصر: حيث أظهرت دلالات التصويت بانتخابات الشورى - وقبلها انتخابات الشعب - مدي قوة الكتلة التصويتية الانتخابية في تحديد نوع ودرجة التحول الديمقراطي في المستقبل السياسي لمصر من خلال تحديد اللاعبين السياسيين وتوضيح أوزانهم وتأثيرهم في الحياه السياسية.
- آليات مواجهة الدولة العميقة (علي مستوي مجتمعي) في ضوء احتفاظ المجتمع بقوة (رد الفعل والقدرة).

حيث تبين انتخابات الشورى أن الشعب المصري هو صاحب "القدرة"، وأن رأيه يجب أن يؤخذ في الاعتبار، فالشعب أبدى، غير مرة، رفضه لمجلس الشورى، وأوصل رسائله تلك عبر وسائل عدة أعلاها ما كتب في "ميدان التحرير"، وحين تجاهلته السلطة ومضت في طريقها الذي خطته، وفعلت ما كان يفعله النظام المخلوع دون أدنى تغيير، أظهر الشعب رفضه وامتعاضه من هذا بمقاطعة الانتخابات أو إهمالها على النحو الذي طالعناه⁽¹⁵⁾.

وهذه ليست المرة الأولى التي يكتشف فيها الشعب قدرته علي منع تمرير ما تريده السلطة، فالشعب مارس سيادته حينما قام بعزل نواب الحزب الوطني السابقين، وهنا يأتي الحديث عن نموذج المجتمع المقاوم فالدولة المستبدة لا تستطيع فرض سياساتها الباطشة ضد مجتمع مقاوم، لذلك يجب الانتشار بشكل يناسب طبيعة الدولة العميقة وتجربة مجلس الشورى تكرر لهذه الفكرة التي تقر بنجاح الشعب (في هذه اللحظة الانتخابية) باستعمال حقه في ممارسة سلطاته لإعادة تعريف السياسي بحيث لا تصبح المبادرة ورد الفعل ظاهرة سلطوية فقط.

- أهمية تحرير مفهوم الانتخابات من اعتبارات الثقة والولاء، وتحديد موقعه من الديمقراطية (كآلية).

حتى لا يتكرس الاختيار الأيديولوجي بعيدا عن معايير البرنامج والكفاءة (مسلك السلطة أصلا)، حيث شاب هذه الانتخابات شبهة (تعيين) الناخبين للمرشحين لا انتخابهم وهو أمر يمكن تفسيره بعوامل التغييب السياسي والتجهيل المتعمد لفترات زمنية ليست بالقصيرة، ولكن تكريس هذا المفهوم وتلك الممارسات سوف تلقي بظلالها علي التحول الديمقراطي في مصر.

- هل تتطلب ممارسة السياسة تمثيل سياسي فقط (نحو تمثيل واسع)؟

¹⁵ عمار علي حسن: انتخابات الشورى.. الحجم الحقيقي للإسلاميين، موقع الأزمة، مرجع سابق، 24-2-2012.

فغياب أطياف سياسية مثل اليسار والمستقلين وفئات مجتمعية أخرى عن انتخابات الشورى يثير أهمية البحث عن مستويات مختلفة للتمثيل، وهو أمر مرتبط بإعادة تعريف السياسي وانتشار السلطة حتي تتمكن قطاعات عريضة وأطياف متنوعة من التمثيل المجتمعي بالمعني الواسع، لعدم تكريس فكرة أن التمثيل هو التمثيل السياسي فقط.